

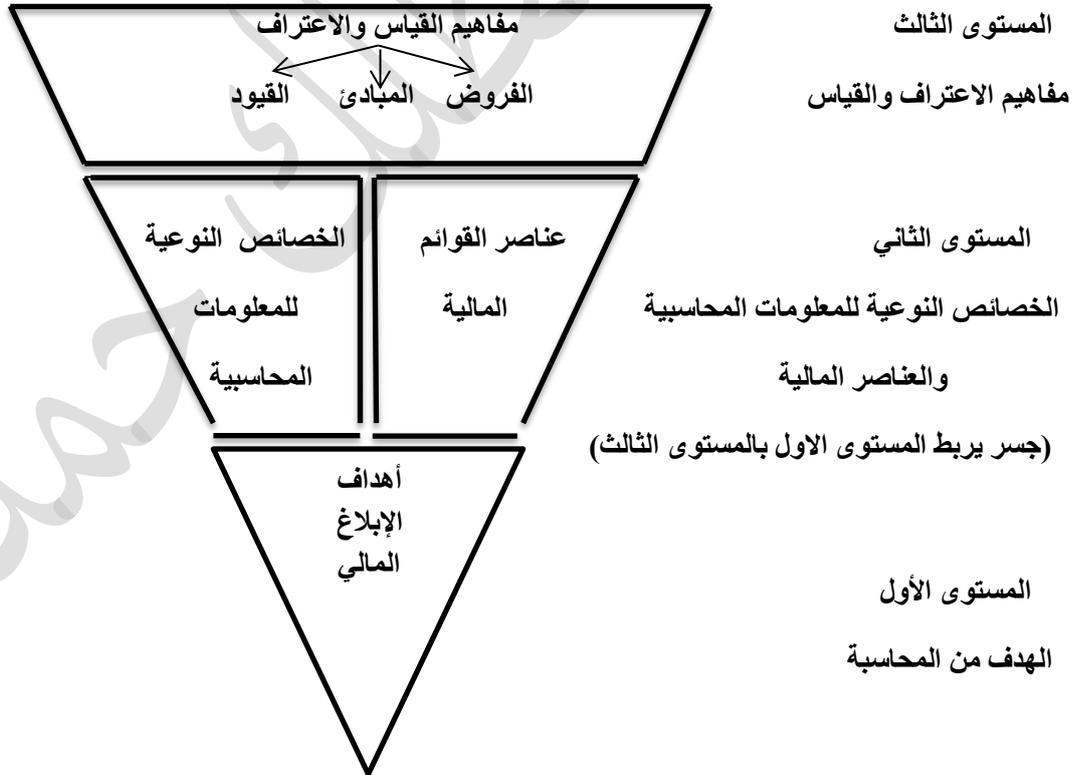
الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية

The Conceptual Framework for Financial Accounting

يمثل الإطار المفاهيمي نظاماً متكاملًا من الأهداف والأسس المترابطة التي يمكن ان تؤدي الى معايير محاسبية متسقة، تساعد على وصف طبيعة ووظيفة ومحددات المحاسبة المالية والقوائم المالية، ويكمن التساؤل فيما هي الحاجة لوجود الإطار المفاهيمي، إن وجود الإطار المفاهيمي ضروري للأسباب الآتية:

- ١- حتى تكون المعايير المحاسبية مفيدة، يجب ان تستند في وضعها الى إطار محدد من الأهداف والمفاهيم المحاسبية.
- ٢- يساعد هذا الإطار على زيادة فهم المستخدمين للقوائم المالية ويعزز من ثقتهم بها .
- ٣- يُمكن المحاسبين من حل المشاكل المستجدة بصورة اكثر سرعة بمجرد الرجوع الى هذا الإطار .
- ٤- الحد من مشكلة تعدد الطرق والبدائل المحاسبية وتوحيد الكثير من المصطلحات المحاسبية المتباينة حتى تكون هناك امكانية لمقارنة القوائم المالية.

يتضمن الإطار المفاهيمي ثلاث مستويات، يختص المستوى الأول بتحديد أهداف المحاسبة والتي تمثل حجر الزاوية في الإطار النظري، في حين يبين المستوى الثاني الخصائص النوعية التي تجعل من المعلومات المحاسبية مفيدة في اتخاذ القرارات والعناصر الأساسية للقوائم المالية، في حين يبين المستوى الثالث مفاهيم القياس والإعتراف، والآتي شكلاً يوضح الإطار المفاهيمي بمستوياته الثلاثة:



شكل (١-١) الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية

Basic objectives

المستوى الأول: الأهداف الأساسية

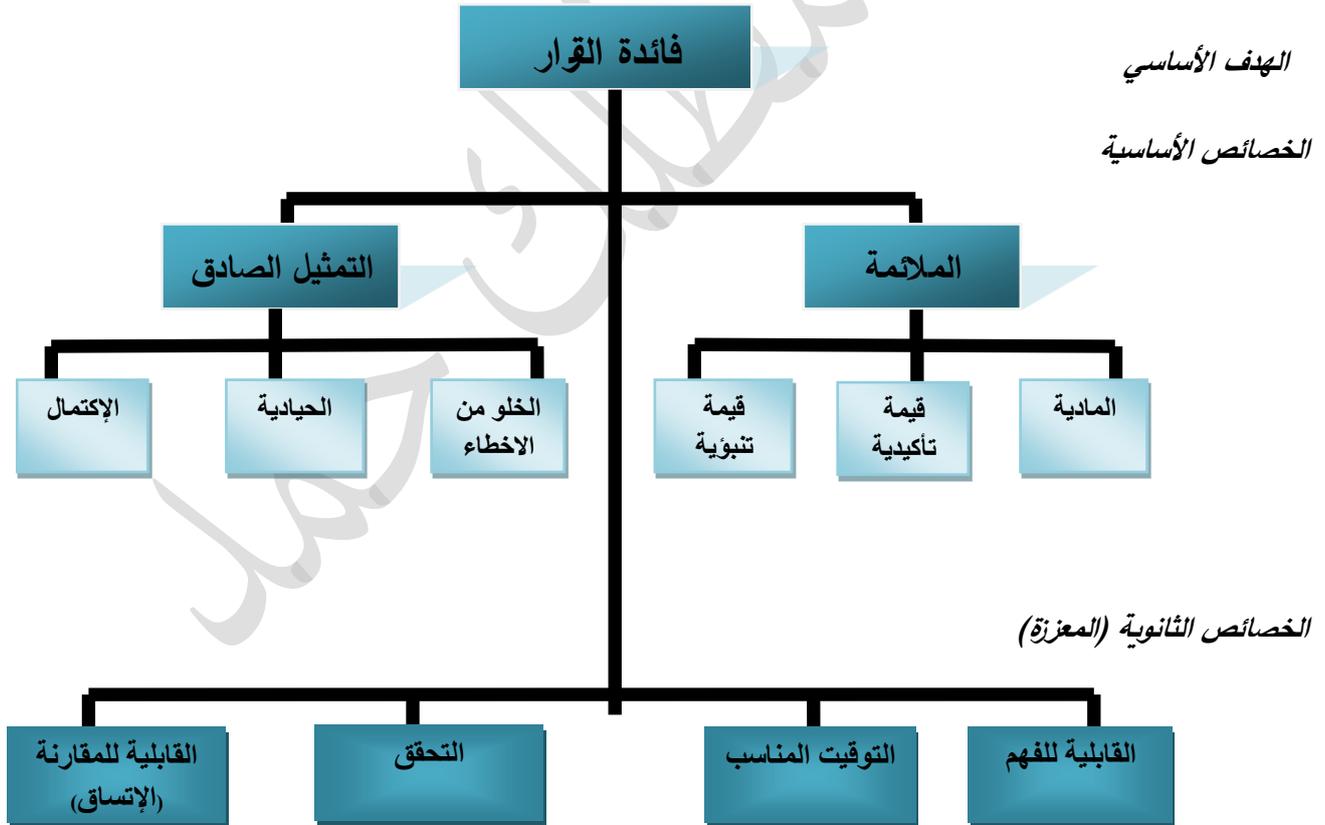
تتمثل أهداف المحاسبة والإبلاغ المالي فيما يلي :

- ١- توفير المعلومات المحاسبية المفيدة لمساعدة المستثمرين الحاليين والمرقبين والمقرضين والمستخدمين الآخرين في اتخاذ قرارات الإستثمار والائتمان والقرارات المشابهة .
- ٢- توفير المعلومات المحاسبية لمساعدة المستثمرين الحاليين والمرقبين والمقرضين والمستخدمين الآخرين في تقييم مبالغ وتوقيت ودرجة عدم التأكد للتدفقات النقدية المستقبلية الناتجة من التوزيعات او الفوائد او بيع السلع .
- ٣- توفير المعلومات المحاسبية عن الموارد الإقتصادية للشركات والإلتزامات المترتبة عليها والتغيرات الحاصلة فيها خلال فترة زمنية محددة .

Fundamental Concepts

المستوى الثاني : المفاهيم الأساسية

يتضمن المستوى الثاني الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والعناصر الأساسية للقوائم المالية، والآتي شكلاً يوضح الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية .



شكل (١-٢) هرمية الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

Primary Qualities**الخصائص الأساسية**

تشمل الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الأساسية خاصيتان هما الملائمة والتمثيل الصادق:

الملائمة. ولكي تكون المعلومة المحاسبية ملائمة للقرار يجب ان تتمتع بعدة خصائص هي:

١- القيمة التنبؤية

تمثل مقدرة المعلومات المحاسبية في تحسين قدرة متخذ القرار على التنبؤ بنتائج التوقعات المستقبلية في ضوء نتائج الماضي والحاضر، فبدون معرفة الأحداث الماضية يصعب التنبؤ بما ستكون عليه في المستقبل كما ان معرفة نتائج الأحداث الماضية دون اهتمام بالمستقبل يعتبر عملاً غير هادف، وبمعنى اخر تساعد القيمة التنبؤية للمعلومات مستخدميها في التنبؤ بالنتائج المتوقعة للأحداث المختلفة وتؤكد توقعاتهم او تساعدهم في تعديلها أو تصحيحها.

٢- القيمة التأكيدية

ان المعلومات المحاسبية لها القدرة على عمل قرارات بواسطة تحسين قدرة متخذي القرار في التنبؤ وتأكيد، او تصحيح توقعاتهم السابقة عن طريق المعرفة بالأحداث السابقة للتنبؤ المستقبلي للأحداث المشابهة، فالمعلومات تكون ملائمة اذا كانت قادرة على تخفيض عدم التأكد، فعلى سبيل المثال صافي دخل الفترة الحالية له قيمة تنبؤية اذا ساعد المستخدمين في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية وله قيمة تأكيدية اذا ساعد المستثمرين في تأكيد او تغيير التقديرات السابقة لقدرة الشركة على توليد التدفق النقدي .

٣- المادية (الأهمية النسبية)

يعتبر بند معين هام نسبياً إذا كان إدراجه أو حذفه سوف يؤثر على أو يغير من الحكم الشخصي لفرد متوسط المهارة في حين يكون غير هام نسبياً ومن ثم غير ملائم إذا كان إدراجه أو حذفه لن يؤثر على متخذ القرار، وبصفة عامة فإن البند يجب ان يكون له أثر وإلا لن تكون هناك حاجة للإفصاح عنه.

التمثيل الصادق. ولكي تكون المعلومة المحاسبية ذات تمثيل صادق يجب ان تتمتع بعدة خصائص هي:

١- الإكتمال

من اجل ان يتحقق التمثيل الصادق يجب ان تكون المعلومات في القوائم المالية كاملة ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة فان أي حذف للمعلومات يمكن ان يجعلها خاطئة أو مضللة ولكي تكون المعلومات الواردة في الكشوفات المالية موثوق فيها يجب ان تكون مكتملة في حدود ما تسمح به اعتبارات الأهمية النسبية دون اهمال المعلومات التي يمكن ان تؤثر على قرارات مستخدمي الكشوفات المالية وتتضمن هذه الخاصية كافة المعلومات الضرورية التي يجب إيصالها للمستخدم لفهم الظاهرة التي تم تمثيلها بما في ذلك جميع الأوصاف والتفسيرات اللازمة.

٢- الحيادية

تتمتع هذه الخاصية بأهمية كبيرة لدى معدي القوائم المالية وتعني الحيادية ان يتم إعداد تلك القوائم بالتركيز على الملائمة والثقة في المعلومات المحاسبية وليس على النتائج المستخرجة من تطبيق هذه المعايير، ولا تعني الحيادية ان المعلومات من دون غرض، أو ليس لها تأثير على سلوك المستخدم لكن المقصود هو تجنب التحيز المتعمد الذي يهدف الى التوصل الى نتائج مسبقة او التأثير على سلوك مستخدم هذه المعلومات في اتجاه معين.

٣- الخلو من الأخطاء

اي بند للمعلومات خالي من الأخطاء سوف يكون أكثر دقة وبالتالي يكون تمثيل صادق للبند المالي. مع ذلك التمثيل الصادق لا يعني الخلو من الأخطاء تماماً وذلك لان معظم التقارير المالية يجري قياسها من خلال انواع مختلفة من التقديرات.

Fundamental Qualities**الخصائص التعزيزية**

الخصائص النوعية التعزيزية هي خصائص مكملة للخصائص النوعية الأساسية، هذه الخصائص تميز المعلومات الأكثر فائدة من المعلومات الأقل فائدة. والخصائص التعزيزية هي القابلية للمقارنة، التحقق، التوقيت المناسب، القابلية للفهم.

١- القابلية للمقارنة

يقصد بقابلية المقارنة للقوائم المالية إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة مالية معينة مع القوائم المالية لفترة أو فترات أخرى سابقة لنفس المنشأة، أو مقارنة القوائم المالية للمنشأة مع القوائم المالية لمنشأة أخرى ولنفس الفترة ويستفيد مستخدمو المعلومات المحاسبية من إجراء المقارنة لأغراض اتخاذ القرارات المتعلقة بقرارات الإستثمار والتمويل وتتبع إداء المنشأة ومركزها المالي من فترة لأخرى، وإجراء المقارنة بين المنشآت المختلفة.

٢- التحقق

يتحقق هذا المفهوم عندما تحدث درجة عالية من الاتفاق بين عدد من الأفراد القائمين بالقياس والذين يستخدمون نفس طريقة القياس وذلك كأن يصل عدد من المراجعين المستقلين الى نفس النتيجة بخصوص عدد من القوائم المالية، فإذا وصلت أطراف خارجية باستخدام نفس طرق القياس الى نتائج مختلفة فإن القوائم المالية تكون غير قابلة للتحقق منها ولا يمكن للمراجعين إبداء الرأي فيها

٣- التوقيت المناسب

تعتبر الحاجة الى المعلومات حاجة جارية وفورية وخاصة ان كثيراً من المعلومات تفقد أهميتها بسرعة شديدة نتيجة للتغيرات الكبيرة في الظروف البيئية المحيطة، ويعرف مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) التوقيت المناسب بأعتبارها واحدة من الخصائص التي تحدد ملائمة المعلومات المحاسبية، إذ يعتبر توقيت إعلان التقارير المالية من أهم المقاييس التي تستخدم لقياس منفعتها.

٤- القابلية للفهم

تتطلب هذه الخاصية قابلية المعلومات المحاسبية للفهم من قبل المستخدمين للمعلومات المحاسبية، ويفترض أن لدى مستخدمي المعلومات المحاسبية مستوى معقول من المعرفة في مجال المحاسبة، وفي أعمال المنشأة ونشاطاتها الاقتصادية، ولديهم الرغبة في بذل الجهد الكافي لدراسة المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية للشركة. كما يجب أن تكون المعلومات المالية المعروضة بعيدة عن التعقيد والصعوبة.

Basic elements

العناصر الأساسية

الأصول وهي منافع اقتصادية محتملة في المستقبل تم الحصول أو السيطرة عليها من قبل شركة معينة نتيجة صفقات أو أحداث ماضية.

الالتزامات وهي تضحيات محتملة في المستقبل بمنافع اقتصادية ناتجة عن تعهدات مالية لشركة معينة بتحويل أصول أو تقديم خدمات لوحدات أخرى في المستقبل نتيجة صفقات أو أحداث ماضية.

حق الملكية وهو الحق المتبقي لموجودات وحدة معينة بعد طرح إلتزاماتها.

استثمارات المالكين يعبر عن الزيادة في صافي أصول الشركة والناجمة عن تحويلات إليها من شركات أخرى لشيء ما ذي قيمة للحصول أو الزيادة في حقوق ملكية تلك الشركة وعادة ما تكون استثمارات المالكين في شكل أصول أو خدمات أو تسوية التزامات الشركة.

التوزيعات على المالكين تعبر عن الانخفاض في صافي أصول الشركة الناتج عن قيامها بتحويل أصول أو تقديم خدمات أو التحمل بإلتزامات اتجاه مالكيها، وتؤدي التوزيعات الى تخفيض حقوق الملكية في الشركة.

الدخل الشامل ويعبر عن التغير في حقوق ملكية (صافي أصول) الشركة خلال فترة معينة من الزمن نتيجة لصفقات واحداث وظروف أخرى من مصادر غير مرتبطة بالملكية، فهي تتضمن كل التغيرات في حق الملكية خلال الفترة بإستثناء تلك الناتجة عن استثمارات المالكين والتوزيعات عليهم.

الإيرادات وتعبر عن التدفقات الداخلة أو اي زيادات أخرى في أصول الشركة أو تسوية إلتزاماتها (أو الإثنين معاً) خلال فترة زمنية معينة نتيجة انتاج وتسليم سلعة أو تقديم خدمات أو القيام بأية أنشطة أخرى تشكل العمليات الأساسية المستمرة للشركة.

المصروفات وتعبر عن التدفقات النقدية الخارجة أو اي استخدام لأصول الشركة أو تحمل إلتزاماتها (أو الإثنين معاً) خلال فترة زمنية معينة نتيجة انتاج وتسليم سلعة أو تقديم خدمات أو القيام بأية أنشطة أخرى تشكل العمليات الأساسية المستمرة للشركة.

المكاسب وتعبر عن الزيادة في حقوق الملكية (صافي الاصول) نتيجة لصفقات عرضية أو طارئة للشركة وكل الأحداث والصفقات والظروف الأخرى المؤثرة في الشركة خلال فترة زمنية معينة بإستثناء تلك الناتجة عن الإيرادات واستثمارات المالكين.

الخسائر وتعبر عن الانخفاض في حقوق الملكية (صافي الاصول) نتيجة لصفقات عرضية أو طارئة للشركة وكل الأحداث والصفقات والظروف الأخرى المؤثرة في الشركة خلال فترة زمنية معينة بإستثناء تلك الناتجة عن المصروفات وتوزيعات المالكين.

recognition & Measurement Concepts

المستوى الثالث: مفاهيم القياس والإعتراف

يتضمن المستوى الثالث الفروض المحاسبية والمبادئ المحاسبية والقيود، والآتي المفاهيم الخاصة بهم:

Assumption of Accounting

الفروض المحاسبية

فرض الوحدة الاقتصادية

تعامل كل منشأة على أنها وحدة منفصلة عن مالكيها وعن المنشآت الأخرى ولها شخصيتها المعنوية المستقلة إستقلالاً تاماً عن مالكيها بصرف النظر عن الشكل القانوني لها. ويسمى تقليدياً بفرض الشخصية المعنوية ويمثل هذا الفرض محور الاهتمام الذي يدور حوله النظام المحاسبي، ولذلك فلكل منشأة سجلاتها المحاسبية، ونظامها المحاسبي من تحديد، قياس، تسجيل، احتفاظ وتبليغ للمعلومات المحاسبية. فالمعاملات المالية الخاصة بالمالك ليست جزءاً من المنشأة المملوكة له ولا تثبت في السجلات المحاسبية الخاصة بتلك المنشأة إلا إذا كانت ذات تأثير مباشر عليها. (مثل المسحوبات الشخصية للمالك).

فرض الإستمرارية

طبقاً لهذا الفرض تعتبر المنشأة وحدة محاسبية مستمرة، بمعنى أن الوحدة المحاسبية في مجموعها مستمرة في نشاطها الطبيعي، وأنه ليس هناك نية في الوقت الحاضر أو اتجاه لتصفيتها أو تقليص نشاطها بشكل ملحوظ. وطبقاً لهذا الفرض فإن احتمال التصفية أو التوقف عن النشاط يعتبر حالة استثنائية. ويتفق لهذا الفرض مع الاعتبارات القانونية التي تعمل في ظلها الشركات الكبيرة مثل الشركات المساهمة، وذلك نظراً لما تتصف به هذه الشركات من استمرار ونمو مستمر في حجم أعمالها. والسؤال الذي يثار غالباً، هو إلى متى يتم افتراض استمرار المنشأة وذلك لأنه ليس هناك منشآت مستمرة إلى ما لا نهاية وإن كثير من المنشآت تخفتي ويحل محلها منشآت أخرى؟ وهنا يلاحظ إن فرض استمرار الوحدة المحاسبية لا يتعلق بالمستقبل وإنما يتعلق بالحاضر، والتفسير المنطقي الصحيح لفرض استمرار الوحدة المحاسبية هو أنه عند نقطة معينة من الزمن يكون من المتوقع أن تستمر المنشأة في أعمالها بصورة تسمح لها بالوفاء بالتزاماتها القائمة والاستفادة من أصولها الحاضرة. وبالتالي فإنه كحد أدنى يفترض أن المنشأة سوف تستمر لفترة أطول من عمر أي أصل تمتلكه، وبما يكفي للوفاء بأي التزام من التزاماتها القائمة، وهكذا فإن فرض استمرار الوحدة المحاسبية يتعلق بالنشاط الذي تم في الماضي والحاضر ولا يتعرض للنشاط المتعلق بالفترات المقبلة.

فرض وحدة النقد

تهتم المحاسبة، فقط، بالعمليات، التي يمكن أن تقاس بالنقود. فالنقود تعدّ وسيلة لقياس القيم باعتبارها وسيلة متعارف عليها في القياس. وقد تعرض فرض "القياس النقدي" إلى كثير من الانتقاد، خاصة من الاقتصاديين، نتيجة التغير في القيمة الحقيقية أو القوة الشرائية للنقود، الناتج من التقلبات المستمرة في الأسعار، بسبب التضخم inflation، أو الانكماش deflation، في الظروف الاقتصادية، ويؤثر هذا الفرض على الميزانية، خاصة بالنسبة إلى تقويم الأصول الثابتة، لأن كل أصل من الأصول يدرج بالميزانية على أساس قيمته النقدية المعبر عنها بوحدات نقد مدفوعة في فترات مختلفة. ومن ثم يصبح للأصل قيم مختلفة مع التغيرات الجارية في المستوى العام للأسعار، وقد ترتب على هذا الفرض كثير من الجدل العلمي، فيما يتعلق بمدى أهمية أخذ تقلبات الأسعار في الحسبان، عند إعداد القوائم المالية، ومنها الميزانية. فقد نادى بعض المحللين بضرورة تجاهل تقلبات الأسعار، وافترض ثبات قيمة العملة "value stability of money"، وتقويم الأصول الثابتة على أساس نفقاتها التاريخية مطروحاً منها قيمة الاستهلاك، إن وجد. ورأى محللون آخرون ضرورة إظهار أثر تقلبات الأسعار على القوائم، سواء عن طريق إعادة التقدير كل عام، أو كل دورة اقتصادية، أو عن طريق استخدام الأرقام القياسية، أو عن طريق الاكتفاء بالحاق جداول تفسيرية للأرقام الواردة في قائمة المركز المالي (الميزانية)، لتبيان مدى صحة النفقات التاريخية في ظل الأسعار الجارية.

فرض الدورية

تقضي الاعتبارات العملية في المحاسبة بضرورة تقسيم حياة المنشأة المستمرة الي فترات دورية منتظمة بهدف إعداد التقارير المالية التي تستخدم لتوفير المعلومات اللازمة لإتخاذ القرارات في المدى القصير، وتزويد الاطراف المعنية بالمنشأة بالمؤشرات التي تمكنهم من تقييم الإداء. ولذلك فان الكثير من القوانين المتصلة بنشاط الوحدات الاقتصادية والادارية تتطلب الإفصاح الدوري عن مدى التزام المنشآت بالوفاء بمسؤوليتها اتجاه الاطراف المعنية، وبالإضافة الي حساب الضريبة على الدخل. وتظهر اهمية فرض تقسيم حياة الوحدة المحاسبية المستمرة الي فترات دورية، وذلك لان البديل هو الانتظار حتي نهاية عمر المنشأة وانتهائها من اداء النشاط، وبالتالي تقديم معلومات غير ملائمة لأي من الاستخدامات التي من اجلها تطلب القوائم المالية. وذلك فانه من المعتاد ان يتم اعداد التقارير المالية عن فترات منتظمة (سنوية، نصف سنوية، ربع سنوية) وهو الامر الذي يكفل قابلية النتائج للمقارنة .

Principles of Accounting

المبادئ المحاسبية

مبدأ القياس

ويقسم الي الكلفة التاريخية والقيمة العادلة وأدناه مفهوم لكل منهما :

الكلفة التاريخية

يعني مبدأ الكلفة التاريخية أن المعاملة المالية تثبت على أساس كمية النقود الفعلية (التكلفة) التي استخدمت في التبادل لتلك المعاملة. بعد إثبات تلك المعاملة فإن الكلفة تسجل في الدفاتر المحاسبية وتظل على ما هي عليه دون النظر إلى أي تغيير لاحق قد يحدث (فيما عدا الإندثار) في قيمة تلك المعاملة. فمثلا شراء قطعة أرض تسجل بالقيمة التي إشتريت بها وتبقى في السجلات بهذه القيمة بغض النظر عن التغييرات التي قد تحدث لقيمة الأرض فيما بعد. ولا شك أن التمسك بإتباع مبدأ الكلفة التاريخية يرجع إلى سهولة التحقق من تلك القيم واستنادها إلى أسس موضوعة.

القيمة العادلة

يعرف المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية رقم (١٣) الخاص بالقيمة العادلة - القيمة العادلة على انها السعر الذي سيتم الحصول عليه لبيع اصل او الذي سيتم دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس.

مبدأ الإعراف بالإيراد

يشير الى نقطة الإعراف بالإيراد واثباتها في السجلات المحاسبية وفقا لقاعدة معروفة في هذا المجال وهي ان الإيرادات يمكن الإعراف بها عندما تكون (أ- متحققة او قابلة للتحقق ب- عندما يتم اكتسابها)، تكون الإيرادات متحققة عندما يتم مبادلة سلع او خدمات او اصول اخرى مقابل نقدية او مطالبات نقدية، وتكون الإيرادات قابلة للتحقق عندما تكون الاصول المملوكة قابلة للتحويل الى نقدية او مطالبات نقدية عندما يتوفر هناك سوق نشط واسعار قابلة للتحديد وبدون تكاليف اضافية مادية، تعد الإيرادات مكتسبة عندما تقوم الشركة بأجاز كل ما عليها القيام به للحصول على حق استخدام المنافع التي تمثلها هذه الإيرادات .

الحالات التي يتحقق بها الإيراد :

- ١ . الإعراف بالإيراد اثناء الأنتاج مثل المقاولات .
- ٢ . الإعراف بالإيراد عند اكتمال الأنتاج مثل الذهب والدواء .
- ٣ . الإعراف بالإيراد اثناء تقديم الخدمة مثل الطبيب او المحامي .
- ٤ . الإعراف بالإيراد عند استلام النقد مثل وجود حالة بيع تتضمن ديون مشكوك في تحصيلها
- ٥ . الإعراف بالإيراد اثناء حدوث معاملة معينة مثل العقود غير الملزمة .

مبدأ الإعراف بالمصروفات

يعتمد المحاسبون قاعدة "المصروفات تتبع الإيرادات"، فلا يصبح الإيراد مكتسباً ويعترف به في قائمة الدخل ما لم يتحمل المشروع المصروفات المرتبطة بهذا الإيراد، أي ان هناك دوماً مقابلة بين الإيرادات المكتسبة خلال الفترة وتحمل المصروفات التي تخص نفس الفترة .

هناك ثلاثة انواع من المصروفات :

- أ- مصروفات ترتبط بتوليد الإيراد بشكل مباشر في نفس العملية ، فإجاز الخدمة المطلوبة لأحد العملاء يتسبب في تحمل المشروع مصروفات ليصبح الإيراد مكتسباً. وهذا هو اساس المقابلة السببية بأن المصروف يتبع الإيراد .
- ب- مصروفات فترة لا ترتبط بشكل مباشر بتوليد الإيراد، مثل مصروف الإيجار او مصروف الرواتب والأجور ... حيث ان المشروع سيتحمل هذا النوع من المصروفات حتى ولو لم يطلب منه إنجاز خدمة للعملاء .
- ج- مصروفات تحمل وليس لها ارتباط مباشر مع إيرادات معينة، ولكنها توزع على الفترات المالية بشكل منتظم وعقلاني مثل مصروف اندثار الأصول الثابتة.

مبدأ الإفصاح التام

ويعني تزويد مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات ذات العلاقة الملائمة، ويتطلب هذا المبدأ من المحاسب ان يقوم بالإفصاح عن كل الاحداث المالية الخاصة بالمشروع خلال الفترة المالية، بحيث لا يخفي المحاسب اية معلومات مالية يمكن أن تضلل مستخدمي القوائم المالية، وعليه فإن الحذر والانتباه ضروريان من أجل عدم إخفاء اية بنود أو احداث يمكن أن يكون لها اثر على هذا الحكم الشخصي لمتخذ القرار، أن احد الأهداف الرئيسية للأعلام المحاسبي هو تزويد المعلومات لعرض اتخاذ القرارات، وهذا يتطلب الإفصاح السليم للبيانات المالية وغيرها من المعلومات ذات العلاقة (الملائمة) . أن مصطلح " الإفصاح التام " مصطلح شائع وعام في المحاسبة أن المعلومات المعروضة تشكل كل شيء يريد القارئ المراد إبلاغه بالمعلومات أن يعرفه حتى يصل إلى الإستنتاجات المناسبة أي انه لم يتم حذف أو إخفاء أي شيء جوهري . فالمحاسبون يواجهون مشكلة صعبة عندما يقومون بتلخيص المعلومات لأغراض نشرها، فإذا ما أرادوا نشر المعلومات الكاملة والتفصيلية المتوافرة لديهم، فأن معظم مستخدمي البيانات المالية سوف يكون عليهم من الصعب اختيار المعلومات المحاسبية المهمة، الأمر الذي يربكهم ويجعل هناك صعوبة في عملية اتخاذ القرارات العقلانية (الرشيده).

Constraints

القيود او (المحددات)

قيود التكلفة

يفترض المستخدمون غالباً أن المعلومات سلعة بلا تكلفة، ولكن معدي ومقدمي المعلومات المحاسبية ان ذلك غير صحيح. يُلزم موازنة تكلفة تزويد المعلومات بالمنفعة المترتبة على استخدامها، حيث تعتبر قيد عام من أن المنافع من المعلومات تزيد علي التكاليف الخاصة بإمداد هذه المعلومات، فالمعلومات تعد سلعة كأى سلعة أخرى، من حيث أن قيمتها يجب أن تزيد عن التكلفة لتكون هذه المعلومات مرغوباً فيها.

قيود الحيطة والحذر (التحفظ المحاسبي)

ضرورة أخذ جميع المصروفات والخسائر المتوقعة والمحمّل حدوثها في الاعتبار عند تحديد نتيجة أعمال المنشأة ومركزها المالي، وفي المقابل عدم الاعتراف بالإيرادات والأرباح المتوقعة والمحمّل حدوثها والاعتراف بالإيرادات والأرباح المحققة فقط.